

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم ٢٠١٠ مواجهة التحديات واغتنام الفرص

تمثل الأزمة الاقتصادية العالمية الجارية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وتزايد الظواهر الجوية، تحديات في مواجهة العالم، بما في ذلك قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. بيد أن القطاع يوفر أيضاً فرصاً لتحسين الآفاق المتاحة لسبل العيش، وضمان استدامة الموارد ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

ولقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أهمية حاسمة بالنسبة للأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الرفاهية العامة. ففي سنة ٢٠٠٨ استهلك العالم ١١٥ مليون طن من الأسماك، والمتوقع أن يتزايد الطلب عليها. والأسماك ومنتجاتها مصدر حيوي وفي المتناول للأغذية والبروتين الرفيع النوعية - في سنة ٢٠٠٨ وصل استهلاك الأسماك كغذاء إلى ذروة منقطة النظير قدرها نحو ١٧ كيلوغراماً للفرد، فوفر لأكثر من ٣ مليارات نسمة ما لا يقل عن ١٥ في المائة من متوسط المتحصل لهم من البروتين الحيواني.

وقد زادت العمالة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بمعدل يفوق المعدل العالمي للسكان والعمالة في قطاع الزراعة التقليدية. وفي سنة ٢٠٠٨، كان عدد المشتغلين مباشرة بهذا القطاع يبلغ نحو ٤٥ مليون نسمة. أضف إلى ما تقدم القطاعات الثانوية المهمة مثل المناولة والتجهيز، علماً بأن النساء يمثلن نصف العاملين فيها. وفي المجموع، شاملاً أعضاء الأسرة الذين يعولهم هؤلاء العاملون، تساهم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في سبل عيش زهاء ٥٤٠ مليون نسمة (٨ في المائة من سكان العالم).

وعموماً، فإن الأسواق العالمية للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك آخذة في التوسع، مما يمثل مصدراً متزايداً لحصيلة النقد الأجنبي في كثير من البلدان النامية. ففي سنة ٢٠٠٨، بلغت قيمة الصادرات العالمية من الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك رقماً قياسياً

الرسائل الرئيسية

- تعتبر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدراً حيوياً للغذاء والبروتين للمليارات من بني البشر عبر العالم.
- يحقق قطاع تربية الأحياء المائية أعلى معدل نمو (+٦,٦ في المائة في السنة) من بين قطاعات الإنتاج الغذائي، ومن المتوقع أن تتفوق على المصايد الطبيعية كمصدر للأسماك الغذائية.
- يجب التعبير بصورة أفضل، في السياسات والاستراتيجيات التنموية وتلك المتعلقة بمصايد الأسماك، عن دور وأهمية المصايد الداخلية في التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.
- يمكن للإدارة وقرارات السياسات الرشيدة، بما فيها نظم الحوافز، أن تعكس عملية استنزاف العائدات، وتدفع عجلة النمو المستدام لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
- يمكن مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عن طريق التدابير التجارية وإنشاء سجل عالمي لسفن الصيد.
- من المطلوب اتخاذ إجراءات لمنع وتخفيف وعلاج المشكلات المتصلة بمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها بشكل آخر.



يناير/كانون الثاني ٢٠١١

ISBN: 978-92-5-606675-6

ISSN 1020-5519

٢٠٤ صفحة

٢١٠ * ٢٩٧ ملم

يتوافر أيضاً باللغات:

الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية

المواضيع المطروحة:

مصايد الأسماك، تربية الأحياء المائية

حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، يتضمن هذا المطبوع الرئيسي الصادر عن إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة استعراضاً لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، بما في ذلك الاتجاهات والإحصاءات ذات الصلة. وهو يسلط الضوء على المسائل التي تجري مناقشتها في مختلف أنحاء العالم، ويرسم سيناريوهات مستقبلية حرصاً على إعطاء أحدث صورة وتصور ممكنين على المستوى العالمي حول مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية.

أساسيا من غذاء السكان - تبين أن التدخلات الحكومية حسنة التخطيط والمبنية على المزايا النسبية، وتعزيز بيئة من الحوافز الداعمة، يمكنها أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي، والأمن الغذائي ورفع مستويات المعيشة.

ومن المسلم به اليوم أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو تهديد كبير للتوصل إلى مصائد الأسماك المستدامة. ومن الجاري استخدام التدابير التجارية باطراد لمنع الأسماك والمنتجات من الأسماك للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من دخول التدفقات التجارية الدولية.

ويمكن، فضلا عن التدابير التجارية، أن يكون إنشاء سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن الإمداد حيويًا في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. والمقصود بهذا السجل أن يكون قاعدة على الخط المباشر لبيانات السفن يُخصَّصُ أيضًا بفضل معرف وحيد للسفن لكل بند من بنوده، ويوفر معلومات متعلقة بالسفن ويخلق الشفافية اللازمة للمساعدة في منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

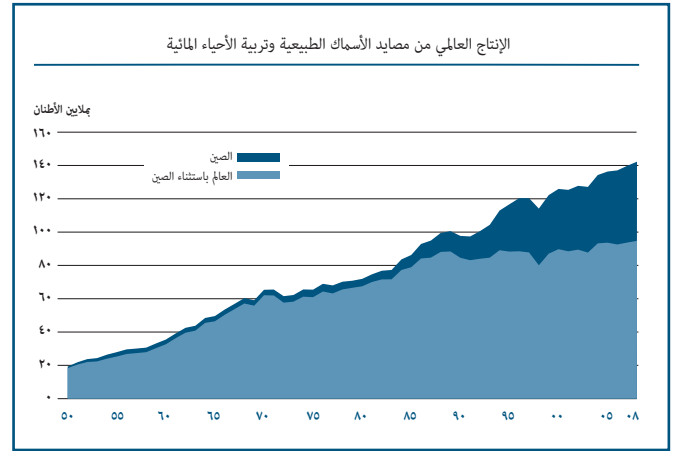
وفي السنوات الأخيرة، تركز الاهتمام على القضايا المقترنة بمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها بشكل آخر. وقد زادت الجوانب السلبية الكثيرة لمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها مثل «الصيد غير المقصود» والمخاطر الملاحية والحطام البحري المتراكم، مع وجود التكنولوجيا الجديدة وزيادة القدرة على الصيد. والحد من هذه التأثيرات يقتضي اللجوء إلى تدابير وقائية وتخفيفية وعلاجية.

وفي ميدان تربية الأحياء المائية والنظم الأيكولوجية المائية، يؤدي اشتداد المنافسة على الموارد المحدودة إلى زيادة مخاطر سوء الإدارة والأضرار الطويلة الأجل - التي تتراوح من أمراض الحيوانات المائية العابرة للقارات إلى إدخال الأنواع الدخيلة. ويؤدي الأخذ بمفهوم الأمن البيولوجي، كنهج متكامل لإدارة المخاطر عند اقتراحه يمثل هذه الاستخدامات المتضاربة، إلى تعزيز العمليات النظامية لتحليل وتقييم المخاطر. ويمكن لفهم إدارة المخاطر وتطبيقها أن يوجه النمو المستدام لقطاع تربية الأحياء المائية ويضمن صحة النظم الأيكولوجية على الأجل الطويل، مما يوفر الحماية للسكان المعتمدين عليها.

وقمت إدارة المخاطر أيضًا إلى استهلاك الأغذية البحرية. فرغم أن الفوائد الصحية والتغذيةيَّة لأكل السمك مسألة مستقرة تمامًا، فمن الأساس أيضًا أن يجري فهم ومنع أية آثار ضارة مثل تراكم الملوثات في بعض الأنواع. ويحتاج المستهلكون إلى التوجيه بشأن كيفية الحد من مخاطر استهلاك الأسماك وتعظيم فوائدها.

إن المواصفات وخطط إصدار الشهادات التي يضعها القطاع الخاص تصبح، أكثر فأكثر، من السمات الهامة لتجارة وتسويق الأسماك على الصعيد الدولي. إلا أن الطلب على التوسيم الأيكولوجي وتأثير بطاقات التوسيم الأيكولوجي وغير ذلك من المخططات لا يتسم بالاتساق عبر الأسواق والأنواع والمنتجات. ومن الضروري زيادة فهم تأثيرها الفعلي على فرص التجارة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية.

ويمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد في الوفاء بأهداف إدارة مصائد الأسماك، كما يتبدى من الاستخدام الأوسع للإنترنت ونظم المعلومات الجغرافية. ويمكن لهذه النظم أن تتضمن، بصورة متكاملة بيانات مختلفة وآفاق شتى، مما يؤدي إلى حلول شاملة لمصلحة أصحاب الشأن. ويمكن للوصول الفعال بين توقعات مجتمع مصائد الأسماك الدولي والإمكانات التي تتيحها الإنترنت أن تحد دورها من الفروق الرقمية في علم مصائد الأسماك بين الدول.



قدره ١٠٢ مليار دولار أمريكي. بزيادة ٩ في المائة على سنة ٢٠٠٧. ورغم الهبوط الذي سجلته تجارة الأسماك في سنة ٢٠٠٩ (عندما ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا حادا)، فإن بيانات سنة ٢٠١٠ تفيد بأن تجارة الأسماك تتعافى - وتظل التوقعات إيجابية على الأجل الطويل، مع تزايد حصة إنتاج الأسماك في الأسواق الدولية.

والطلب المتزايد على الأسماك يسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى الإدارة المستدامة للموارد المائية. والاتجاه العام إلى التزايد الذي تتسم به النسبة المئوية للأرصدة البحرية العالمية التي تتعرض للاستغلال المفرط والاستنزاف والاسترجاع مقارنة بالاتجاه إلى تدني نسبة الأرصدة غير المستغلة بالقدر الكافي أو المستغلة بصورة معتدلة هو أمر يدعو إلى القلق.

وقد أصبحت إدارة مصائد الأسماك تتجه إلى السياسة الرامية إلى تحقيق الاستدامة، مما يفضي إلى زيادة قبول نهج النظام الأيكولوجي إزاء مصائد الأسماك. وهو نهج متكامل لتحقيق التوازن بين أهداف المجتمع مع حالة مصائد الأسماك وبيئتها الطبيعية والإنسانية. فكفالة إدراج البعد الإنساني لنهج النظام الأيكولوجي يمكن أن توفر وسيلة فعالة للتصدي للناطق الواسع من العوامل المعقدة التي تؤثر على إدارة مصائد الأسماك.

وفي العقود الأخيرة، اتسعت الثغرة بين الفوائد الاقتصادية المحتملة والفعلية لمصائد الأسماك البحرية اتساعا هائلا - مما كلف الاقتصاد العالمي ما يقدر بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي سنويا هي الربح الضائع الذي كان سيحقق من الموارد. وضمان أن موارد المصائد الطبيعية ستقدم كامل مساهمتها الممكنة في الاقتصاد العالمي يدعو إلى اتخاذ تدابير رئيسية، بما فيها إنشاء برامج استثمارات فعالة في الموارد وإعادة بناء الموارد ذاتها.

وتعتبر المصائد الداخلية، رغم أنها كثيرا ما تبخس قدرها، عنصرا أساسيا في سبل عيش الملايين في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. وكان عدد العاملين في هذا القطاع يصل إلى نحو ٦١ مليون نسمة - أكثر من نصفهم من النساء. ورغم أن إنتاجا قياسيا يبلغ ١٠ ملايين طن تحقق في سنة ٢٠٠٨، فقد عانت المصائد الداخلية من حالات تدني في مواردها نتيجة للممارسات غير الرشيدة، وتدهور الموئل، وما إلى ذلك. ويقتضي الأمر زيادة الوعي واتخاذ إجراءات مناسبة للمحافظة على النظم الأيكولوجية المائية وصون الموارد التي تشكل أساس المصائد الداخلية.

وبغية التحدث بصورة أكثر إيجابية فإنه يمكن القول إن إلقاء نظرة على سياسات تربية الأحياء المائية في جنوب شرق آسيا - حيث يمثل السمك جزءا